

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السبعون

الجلسة العامة ٧٩

الأربعاء، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت (الداغمر)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة ميخيا فيليث (كولومبيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

تقرير الأمين العام (A/70/603)

مشروع القرار (A/70/L.33)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): وفقا للقرار المتخذ في الجلسة العامة ٧٨، أعطى الكلمة الآن للسيد باتريك كويلرز، مدير ورئيس فريق مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن جميع أصحاب المصلحة يقرون بالدور الذي تقوم به تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تحقيق تلك الأهداف

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org، Room U-0506، Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1543215 (A)



الإغاثية، بما في ذلك بناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع. ويتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩ بفعالية تسخير مجموعة قدرات وموارد قوية ومشاركة مستمرة لجميع أصحاب المصلحة. وللشركات أهمية بالغة ونحن نحتاج إلى أن تعمل جميع القطاعات معا بأساليب مبتكرة. وينبغي ألا نركن إلى الأساليب المعتادة، حسبما أوضحت الدول الأعضاء هنا في هذه القاعة في أيلول/سبتمبر عند اتفاقها على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وقد أشار الأمين العام في ملاحظاته هنا بالأمس (انظر A/70/PV.76) إلى أن وكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز اتساق جهودها في دعم الدول الأعضاء والشركاء في التنمية. وقد بدأت المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية العمل مع الشركاء على الصعيدين الوطني والمحلي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيكون اتباع نهج ذكية وخلاقة - وهو أمر يمكن أن تسهم فيه هذه الأوساط بالكثير - مفيدا للبلدان التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الأولويات بينما تتصدى لتحديات إنمائية متعددة ومعقدة. وأوساط القمة العالمية لمجتمع المعلومات هي الأقدر على قيادة الجهود للبرهنة على فائدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهذه الخطة توفر لنا فرصة حقيقية لتحويل عالمنا. ويتطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى العمل عن كثب مع جميع الممثلين هنا لضمان إحراز تقدم سلس في البرامج والأولويات العالمية المترابطة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): كذلك وفقا للقرار المتخذ في الجلسة العامة ٧٨، أعطى الكلمة الآن للسيد توريورن فريديريكسون، رئيس قسم تحليل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

والالتزامات العالمية. ولذلك، فإن الاستعراض العشري لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات يمثل فرصة سانحة لكفالة تجسيد هذا الدور في إطار تلك الضرورات العالمية. ويهنيئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوائر القمة العالمية على مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) الذي يؤكد مجددا رؤية بناء مجتمع معلومات شامل للجميع ويتمحور حول الناس وموجه نحو التنمية.

ويتطلب بناء مجتمع المعلومات ذلك سد الفجوة الرقمية، وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن تلك الفجوة أكبر بكثير من مجرد مسألة هياكل أساسية. إن عصر أهداف التنمية المستدامة عصر رقمي ويزداد ترابطا ولذلك فإن لتعميم التكنولوجيا الرقمية أهمية خاصة لأنه يجري على نحو متزايد تمكين أو نشر العديد من الخدمات وإمكانية الحصول على المعلومات وحيز العمل مع الحكومات والقطاع الخاص من خلال الوسائل والمنابر الرقمية. ومن ثم، تنطوي الفجوة الرقمية على أوجه عدم مساواة في الحصول على الخدمات والمعلومات والفرص والعمليات العامة التي يتم في إطارها اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الناس. ولا يمكن سد هذه الفجوات بالتكنولوجيا أو البنية الأساسية وحدهما. فهي تتطلب وضع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى ضمان أن يكون للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والربط بشبكة الإنترنت أثر مُجدٍ على حياة الناس، ولا سيما النساء والشباب والأشخاص المهمشين.

ومن دواعي سرور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مشروع الوثيقة الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد عشر سنوات على انعقادها يشجع النظر إلى نتائج استعراض القمة العالمية المقرر إجراؤه في عام ٢٠٢٥ بوصفها أحد مداخلات استعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فمشاركة أوساط القمة العالمية عن كثب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تسهم كثيرا في تعزيز تلك الجهود

نواصل كفالة شفافية عمليات السياسة العامة المفتوحة أمام مشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

ولجعل مجتمع المعلومات أكثر توجها نحو التنمية، يجب علينا أن نتصدى للتحديات المتعلقة بالمحتوى والقدرات فضلا عن الموصولية، وأن نكفل تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تسخيرا كاملا لدعم أهداف التنمية المستدامة، التي تسليط الضوء عليها بصورة مستصوبة في مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) التي ستُعتمد في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ويتطلع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى العمل مع زملائنا في فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، ومع شركاء آخرين، من أجل دعم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وأهداف التنمية المستدامة. والبيان المشترك الصادر عن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات يدل على الالتزام القوي لمنظومة الأمم المتحدة قاطبة بالعمل معا من أجل تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية المستدامة. والدروس المستفادة على مدى العقد الماضي ينبغي أن تساعدنا على تحسين جهودنا الرامية إلى تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ونحن على مشارف المعلم التالي، في عام ٢٠٢٥.

ولا بد من تعميق فهم التغيرات الحاصلة في اقتصاداتنا ومجتمعاتنا وثقافتنا إن كنا نريد تحقيق الاستفادة القصوى من الفرص والتقليل إلى أدنى حد من التحديات الناجمة عن تحويل الاقتصادات والمجتمعات بفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإذ نستشرف آفاق المستقبل، سيكون التعاون الدولي البناء أكثر حيوية لمعالجة طائفة من المسائل المستجدة، من الشواغل المتعلقة بالجرائم الحاسوبية إلى قضايا الإدماج والحقيقة المتمثلة في أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تزيد من الاختلافات من حيث المهارات، بما قد ينطوي عليه ذلك من آثار مقلقة فيما يتعلق بعدم المساواة.

السيد فريديريكسون (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

قبل عشر سنوات وفي ختام القمة العالمية لمجتمع المعلومات، حدد قادة العالم رؤية لمجتمع معلومات يتمحور حول الإنسان وشامل للجميع وموجه نحو التنمية. وقد شهدنا، منذ ذلك الحين، إحراز تقدم ملحوظ في نطاق ومدى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتحسن الربط الإلكتروني بصورة هائلة وبرزت مجموعة واسعة من التطبيقات والخدمات الجديدة التي تؤثر على حياتنا بطرق عديدة. ونتيجة لذلك، فإن نطاق مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها هي اليوم أكبر بكثير. ومن ثم، تطور مفهومنا لمجتمع المعلومات ونحن نقف على أعتاب مزيد من التغير السريع فيما ننتقل إلى عصر البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء.

ومع ذلك، فإننا بعيدون عن عالم يقدر فيه جميع الناس في كل مكان، بغض النظر عن المركز أو الموقع الجغرافي، على جني ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. فهناك حوالي ٤ بلايين شخص لا يستخدمون الإنترنت حتى الآن ولا زالت هناك عدد أقل يستفيد من النفاذ إلى النطاق العريض.

وحتى فيما بين الجهات النشطة على الإنترنت، فإن إمكاناته الكاملة لا تتم الاستفادة منها في كثير من الأحيان. ولكي نجعل مجتمع المعلومات مركزا على البشر وشاملا للجميع، يجب علينا أن نولي الأولوية للجهود الرامية إلى سد الفجوات الرقمية السائدة بين البلدان وبين الأغنياء والفقراء، والرجال والنساء، والشباب، والمسنين، والمؤسسات التجارية الكبيرة والصغيرة، والمناطق الحضرية والريفية. ويجب إيلاء اهتمام خاص لدعم قدرة أقل البلدان نموا على اللحاق بالركب. كما ينبغي لنا أن

ستكون لدينا أفضل فرصة لتحقيق مجتمع للمعلومات محوره الناس وشامل وموجه نحو التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): وفقا للفقرة ٣ من القرار، ٣٠٢/٦٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، نستمع الآن إلى أصحاب المصلحة في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. أعطي الكلمة للسيد بارميندر جيت سينغ، المدير التنفيذي لمؤسسة "تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير".

السيد سينغ (مؤسسة "تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير") (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخطب برلمان العالم هذا.

إن الإنترنت يحدث تحولا أساسيا في عالمنا، متسببا في تغييرات شاملة لن يقل نطاقها عن التغييرات الناجمة عن الثورة الصناعية. ومن ثم يُطرح السؤال بشأن ما إذا كان العالم اليوم أكثر نضجا من الناحية السياسية مما كان عليه الحال في ذلك الماضي البعيد، وبالتالي، قادرا بصورة أفضل على توجيه هذا التحول نحو تحقيق أهدافنا المشتركة. وعلى وجه أكثر تحديدا، هذه المرة، هل يمكن للمثل العليا للإنصاف، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والاستدامة أن تكون جزءا من التصميم الأساسي للهيكل الاجتماعية الناشئة؟ وللأسف، فإن المؤشرات المبكرة في ذلك الصدد ليست جيدة تماما. وفترة ما بعد انتهاء الألفية، التي بدأ فيها الإنترنت يشكل أساس معظم الأنظمة الاجتماعية، شهدت أيضا واحدة من أسرع الزيادات على الإطلاق في عدم المساواة في جميع أنحاء العالم، في الوقت الذي يفترض أن يكون فيه الإنترنت تكنولوجيا تحقق المساواة من الناحية الاجتماعية.

وقد وُصف الإنترنت بالجهاز العصبي الجديد لمجتمعنا. والبيانات يشار إليها بعبارات مختلفة بوصفها النفط الجديد أو العملة الجديدة. واليوم، قُبيل أن آتي هنا لألقي خطابا، قرأت

واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي تشكل الأونكتاد أمانتها، قامت بدور مركزي في تحليل تأثير مجتمع المعلومات ومتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وقد شكل استعراضها العشري لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وتقريرها الشامل عن تنفيذ نتائجه موردا قيما للاستعراض الشامل الذي تقوم به الجمعية العامة. وتلتزم الأونكتاد التزاما كاملا بمواصلة دعمها لأعمال اللجنة.

والتطورات التكنولوجية السريعة تتطلب تحديد أهداف واضحة ووضع أدوات لقياس نتائج مؤتمر القمة العالمي والكيفية التي يمكنها أن تدعم بها أهداف التنمية المستدامة. والعمل الرائد للشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، التي يشكل الأونكتاد أحد أعضائها المؤسسين، قد أرسى الأساس لذلك. غير أن العمل في بدايته فقط. ويجب علينا أن نعزز ذلك الأساس لكفالة أن واضعي السياسات لديهم الوسائل اللازمة لقياس التقدم المحرز وتقييم أثر السياسات ذات الصلة دعما لأهداف مؤتمر القمة العالمي وأهداف التنمية المستدامة. وقد أثبت العقد الماضي قيمة التعاون والحوار فيما بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع التقني، والمجتمع المدني. وكانت قدرة مختلف أصحاب المصلحة على العمل معا خدمة للمصلحة المشتركة المتمثلة في بناء مجتمع للمعلومات محوره الإنسان وإنمائي المنحى وشامل للجميع مصدر إلهام. وتتشاطر الأونكتاد الرغبة في الاستفادة من هذا النجاح والإصرار على ذلك.

وقد قطعنا شوطا طويلا منذ مؤتمر القمة في تونس. وشهدنا معا تغييرات كبيرة وأحرزنا تقدما هاما. وفي نفس الوقت، نشأت تحديات جديدة. وفي العقد المقبل، سوف يبرز المزيد من الفرص والتحديات التي ستتطلب استجابات فعالة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ومن خلال العمل معا

والواقع أن الإنترنت ينبغي أن يستفيد من الأشكال المتطورة للإدارة التشاركية، لكن أسس الديمقراطية لا تغيير. فالشعب وحده، مباشرة أو من خلال ممثليه، هو الذي يمكنه أن يضع السياسات العامة والقوانين. ولا يمكن للشركات التجارية أو الخبراء الفنيين المطالبة بأدوار خاصة رفيعة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات العامة. وهذا الاتجاه، كما لاحظت قطاعات المجتمع المدني بقلق، تطور غير ديمقراطي مؤسف في إدارة الإنترنت اليوم.

إن العالم بحاجة ماسة إلى آلية محددة جيدا لإدارة الإنترنت على الصعيد العالمي تستوعب تماما الفرص التقنية والاجتماعية والسياسية لعالم متشابك جديد. ومن بين أمور أخرى، نحن بحاجة إلى آلية كنقطة ارتكاز ووكالة دعم متحولة لإدارة التغييرات الأوسع نطاقا لمجتمع المعلومات، التي تحدث في جميع القطاعات.

وإذا تركت ظاهرة الشبكة الرقمية الظاهرة لتتطور دون رقيب، فبلا شك سيستأثر بها الأقوياء وسوف تؤدي إلى مزيد من عدم المساواة والإنصاف في العالم، كما تبين الاتجاهات المبكرة. ويتوقف مستقبلنا الرقمي على ما تفعله الأمم المتحدة أو لا تفعله الآن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد ماثيو شيرز، مدير مشروع سياسات شبكة الإنترنت العالمية وحقوق الإنسان لمركز الديمقراطية والتكنولوجيا.

السيد شيرز (مركز الديمقراطية والتكنولوجيا) (تكلم بالإنكليزية): إن مركز الديمقراطية والتكنولوجيا هو منظمة دعوة للنفع العام مكرسة لتعزيز الحقوق الأساسية والعمليات القائمة على المشاركة في السياسة العامة. واشتركنا بصورة كاملة في الاستعراض العشري لتنفيذ نتائج القمة العالمية العالمي لمجتمع المعلومات، ويمكنني أن أقول إننا تشجعنا بنص مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33). وهذا بالفعل إنجاز، ويستحق

تقريراً للمنتدى الاقتصادي العالمي يقول إن البيانات قد تصبح أيديولوجيا جديدة. وتقوم المنتديات المحتكرة للإنترنت اليوم بدور الوسيط في الأنشطة الاجتماعية الحاسمة، إستنادا إلى طرائق حسابية تخدم مصالح لا نعلم شيئا عن طبيعتها وأصحابها. وهذه العناصر الحيوية في المجتمع لا يمكن أن تظل بدون تنظيم، ولا يمكن تركها عرضة لقوى السوق غير المنظمة والقوية.

ولكن العقد الذي انقضى منذ مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات فشل للأسف لفي القيام باستجابة كافية من حيث إدارة العديد من المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الحاسمة المرتبطة بالإنترنت. وبينما نتقل إلى العقد القادم، أود أن أناشد هذا الجمع أن يقوم بمعالجة المسألة الملحة التي تمثلها إدارة الإنترنت على الصعيد العالمي. ويمكن أن نبدأ بثلاثة أشياء.

أولا، يجب أن نتخلى عن فكرة استثنائية الإنترنت؛ أي أن نعتبر الإنترنت عابرا للحدود الوطنية، ونأشأ من القاعدة إلى القمة، ويقوده القطاع، على نحو فريد إلى حد ما حتى أنه لا يمكن، بل ربما لا داعي لتنظيمه. والإنترنت ليس بعاير للحدود الوطنية أكثر من تغير المناخ، ولا هو بناشئ من القاعدة إلى القمة أكثر من التعليم والصحة وممارسات سبل كسب الرزق، وليس بمقود من القطاع الخاص أكثر من التجارة والملكية الفكرية. ولجميع تلك المجالات آليات مخصصة للإدارة العالمية في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك ينبغي أن يكون الإنترنت.

ثانيا، إن الخوف الذي له ما يبررها تماما من إمكانية إساءة استعمال الدولة للإنترنت يجب معالجته بوضع الضوابط والموازن الفعالة في آلياته إدارته، وليس عن طريق إنكار وجود احتياجات الإنترنت العديدة والمعقدة من حيث الإدارة.

وثالثا، يجب حل ما يسمى بالتوتر بين تعددية الأطراف وتعددية أصحاب المصلحة عن طريق اختبار الديمقراطية.

والسياسات وبناء القدرات والتكنولوجيات وأكثر من ذلك بكثير. وسيتعين علينا النظر بصورة أشمل أكثر في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت، وكيفية تأثيرها على أهداف التنمية المستدامة. نعم، إن الموصولية ضرورية جدا، ولكن علينا أيضا أن ننظر في الكيفية التي يمكن أن يتجهز بها أشد المتضررين من التحديات الإنمائية لكي يتصدوا لهذه التحديات، على الصعيد المحلي والوطني.

ويجب أن ننظر في سياساتنا وحلولنا والتساؤل عما إذا كانت صحيحة من أجل تمكين الأفراد والمجتمعات، وخلق فرص عمل، وحفز الابتكار وإقامة المشاريع. ولا يمكننا تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية إذا كانت بيئات السياسة لا تشجع المجتمعات المحلية والأعمال التجارية على بناء الشبكات وتعزيز المهارات وإيجاد الفرص. وهذا لا يتعلق بالتكنولوجيا فحسب. وفي نهاية المطاف، يتعلق الأمر بالتأكد من توفر الأدوات والمهارات للأفراد والمجتمعات المحلية الأدوات ليتمكنوا من المساهمة في تحقيق تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية.

ويأتي التمكين بطرق مختلفة. وليس عن طريق الربط وإمكانية الوصول فحسب. وهو يتحقق أيضا من خلال تحقيق الكرامة وحقوق الإنسان في مجال التكنولوجيا الرقمية. ويتضمن نص مشروع الوثيقة الختامية لغة ممتازة بشأن حقوق الإنسان. وينص في الفقرة ٤١ على أنه يقع على عاتقنا مسؤولية جماعية للعمل من أجل إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولكن، مثلما هو الأمر مع اللغة المتعلقة بأصحاب المصلحة، سيتعين علينا أن نبذل أكثر من مجرد الكلام. ما هي التدابير الملموسة التي سنتخذها نحن، مجتمع القمة العالمية لمجتمع المعلومات، سنتخذ للعمل نحو إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية والاعتراف بأهمية حقوق الإنسان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

الميسران المشار كان وجميع أصحاب المصلحة الذين أسهموا في العملية الشكر والتعاني.

وثمة إحساس بالتفاؤل والتوجيه. ولدينا مهمة واضحة - تحقيق مجتمع المعرفة والإسهام بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذه ليست مهمة سهلة، ولن نتمكن من القيام بها إلا إذا عملنا معا وابتكرنا الحلول والسياسات والشراكات، وأدركنا أهمية تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية لكي يتسنى لهم أيضا الإسهام في تحقيق تلك الأهداف.

وخلال استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات كان هناك تأييد كاف ليعمل أصحاب المصلحة معا. وجسد مشروع النص الختامي الأهمية الحاسمة لعمليات أصحاب المصلحة المتعددين لمستقبل الإنترنت، وللعمل المتعلق بأهداف التنمية المستدامة الذي علينا أن نقوم به. ومع ذلك، ولكي نبني مجتمع المعرفة ونسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتوجب علينا أن نفعل أكثر من مجرد الحديث عن قيمة عمليات أصحاب المصلحة المتعددين. سيتعين علينا أن نعيشها، ونجعلها تعمل ونبين كيف يمكن لها تحقيق النتائج، لأنه لا يوجد حقا أمامنا أي خيار آخر. ولا يمكننا أن نتوقع بناء مجتمع المعرفة أو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بينما كل منا عالق بتفكيره المنعزل كصاحب مصلحة. وليس لدينا من خيار آخر سوى التعاون والتآزر والحصول على الخبرات والمهارات والدراية الفنية معا والتصدي للتحديات الحقيقية من خلال اتباع نهج أصحاب المصلحة المتعددين. ولن نتمكن من الوفاء على نحو فعال بوعدنا المتمثل في بناء مجتمع المعرفة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا إذا فعلنا ذلك معا، وصغنا السياسات وقدمنا الحلول من خلال العمليات التي تتيح لنا المجال للاستفادة من خبرات الجميع وإسهاماتهم.

ولتحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠، سيتعين على المجتمع أن يكون أكثر وابتكارا من حيث الحلول

هذا أول بيان في الأمم المتحدة يعدده عدد كبير من الأشخاص. وإليكم ما نود قوله.

يجب أن تظل حقوق الإنسان محور جدول أعمال التنمية للإنترنت. وإذ ننهض بالمسؤولية الهامة المتمثلة بسد الفجوات الرقمية، يجب أن نقر بأن الترابط ليس كافياً. وعلينا أن قياس التقدم المحرز من خلال معايير جديدة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وليس مجرد اشتراكات الهاتف المحمول أو عرض النطاق الترددي وحدهما. ويمكن لشبكة الإنترنت أن تمكن أكثر المستضعفين بين ظهرائنا بتسخير إمكاناتهم. ولذلك من المثير أن نرى اليوم أن مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) تعترف بالدور المحوري لحقوق الإنسان في رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات. والآن من واجب الدول المجتمعة في هذه القاعة أن تحقق تلك الرؤية بحماية الحقوق الرقمية.

يجب علينا حماية حقنا في الخصوصية في العصر الرقمي. وينبغي لنا وضع حد لممارسة المراقبة الجماعية، لأنها تقوض أمن الاتصالات، وتحول المواطنين إلى مشتبه بهم، وتقلل من الثقة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وكما يشير مشروع الوثيقة الختامية، لا ينبغي أن يتعرض جميع المستخدمين في جميع أنحاء العالم لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصياتهم، ونحن جميعاً نتفق مع ذلك.

ولا بد من حماية إنترنت حرة ومفتوحة. ويكفل مبدأ حياد الشبكة إمكانية وصول الجميع إلى الشبكات العالمية وتوفير الأسس والابتكار. ويدعو مواطنو أكبر الديمقراطيات في العالم إلى مبدأ حياد الشبكة في المشاورات العامة، وفي بعض الأحيان يبدون ملايين التعليقات دعماً لإنترنت حرة ومفتوحة. وقد حان الوقت للإصغاء لرأيهم والتصرف فيما يتلق بدعوتهم. ويجب علينا أن نوقف الرقابة ومنع إيصال المعلومة. ويجب أن نضع حداً للحواجز التي تحول دون المشاركة في مجتمع المعلومات التحكم في وصول المعلومة؛ وإغلاق الشبكات؛

إن عملنا في المستقبل هو جزء من المشهد الأوسع نطاقاً والطموح الأكبر. وفي كانون الأول/ديسمبر، أصدر الأمين العام تقريراً تجميعياً عن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ المعنون "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض". إن العبارة الأخيرة من الوثيقة هي كما يلي:

"تتاح لنا فرصة وواجب تاريخيان للتصرف بجرأة وعلى نحو حثيث وسريع لتمكين الجميع من العيش بكرامة دون إهمال أحد." (A/69/700، الفقرة ١٦١) وأود أن أطلب منا جميعاً أن نعتبر ذلك فرصتنا ومسؤوليتنا. الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة دينيز دورو أيدن، ممثلة منظمة الوصول الآن.

السيدة أيدن (منظمة الوصول الآن) (تكلمت بالإنكليزية): أتكلم هنا اليوم بوصفي مستخدمة للإنترنت، وعمري ٢٣ سنة، وأنا من اسطنبول، تركيا. وقد قيل لي أنني أصغر شخص يلقي خطاباً في هذا القاعة على مدى اليومين الماضيين. وبدأت مشاركتي في مجتمع المعلومات عندما كنت أبلغ من العمر ١٢ عاماً، وألعب لعبة تسمى الثعابين وموجودة على هاتف والدي الخلوي. أما الآن فاستخدام شبكة الإنترنت الحرة والمفتوحة يومياً، للوصول إلى المعلومات والتكلم مع الأسرة والأصدقاء في الوطن، وللتعبير عن أفكار. إنني فخورة أيضاً بأن أقول بأنني أشعر بريدي الإلكتروني. أنا أمثل منظمة الوصول الآن، وهي منظمة دولية تدافع عن الحقوق الرقمية للمستخدمين المعرضين للخطر في بقاع العالم، وتمنحهم تلك الحقوق. وعندما دعيت لأتكلم هنا، طلبت إلى مجتمع منظمة الوصول الآن العالمي من مستخدمي الإنترنت أن يحدد أكبر الفرص والتهديدات أمام مستقبل الإنترنت في السنوات العشر القادمة. وساعدني في كتابة هذا البيان أكثر من ١٠٠٠ شخص من جميع أنحاء العالم، ولذلك قد يكون

وبدرجة أقل، في بعض المنظمات الحكومية الدولية. وأشكر الميسرين المشاركين للسماح بقدر من مشاركة أصحاب المصلحة وعلى إعطائنا فرصة لاختلاس النظر إلى عملية مبهمة إلى حد كبير. وأشكر الحكومات التي شملت أصوات أصحاب المصلحة ضمن وفودها، مما سمح لهم بالمشاركة ومراقبة العملية بالكامل. وعندما يحين الوقت بعد ١٠ سنوات لاستعراض العمل الذي مكن من هذه النتائج، نأمل أن نرى عملية كاملة متعددة أصحاب المصلحة للاستعراض - عملية تذهب أبعد من إعطائنا فرصة لاختلاس النظر من خلف الكواليس.

ومن المهم استخدام النتائج لوضع وتنفيذ سياسات وممارسات لتعزيز وتوسيع شبكة إنترنت مفتوحة، ومتمحورة حول الإنسان تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن أهداف التنمية المستدامة قد لا تحقق تماما أهمية تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات والإنترنت في جهودها، فإن المشاركين في عملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات يدركون ما يمكن أن نفعله للمساعدة. ويتوقف الأمر علينا. وأنا سعيدة لرؤية التركيز على حقوق الإنسان في مشروع الوثيقة الختامية، في وقت تخشى فيه العديد من المنظمات تنفيذ السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان وتنتهكها بعض الدول الأعضاء في معاملة المرأة، والسكان الأصليين والسكان المهددين بالانقراض. إنه لأمر جيد أن نرى أنه عندما تجتمع الدول الأعضاء، يكون بمقدورها احترام أهمية حقوق الإنسان.

وفي التعامل مع حقوق الإنسان، أريد أن أبرز المجالات التي تحتاج إلى اهتمام خاص - العنف ضد المرأة، وهو شيء متوطن بالفعل في المجتمع ووجد سبل تعبير جديدة على شبكة الإنترنت، وحقيقة أن الإنترنت يستخدم كوسيلة للتحريض على العنف ضد مجتمع المثليين في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وعندما يتحدث الناس عن الأمن على شبكة الإنترنت، فإن السكان المعرضين للخطر هم الذين يساورنا قلق عميق تجاههم. فيجب أن تمتنع الحكومات وغيرها من

وسجن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، والمدافعين عنهم والمدونين والناشطين المدافعين عن حقوق الإنسان وتغير المناخ. وهذا الانتهاك للحقوق يعيق بشك مباشر التدفق الحر للمعلومات والمعارف. ونود أن نقر بأن هناك معتقلين يواجهون التهم أو معرضون للخطر نتيجة لممارسة حقوقهم الأساسية، وأن نتضامن معهم. ونأمل في أن تساعد دعوة مشروع الوثيقة الختامية إلى حماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام والمجتمع المدني على إنهاء تجريم التعبير على شبكة الإنترنت وخارجها.

وبوصفي مستخدمة شابة للإنترنت، أهنئ كل من شارك في إعداد مشروع الوثيقة الختامية. كما أود وأود أن أشكر أعضاء منظمة الوصول الآن الذين أسهموا في كتابة هذا البيان وبلغ عددهم ١٠٠٠ شخص.

ونأمل أن تصبح الخطوات المقبلة لعملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات أكثر شمولية ومشاركة وشفافية. ونحث الجمعية العامة على إشراك المزيد من الشباب والمجتمع المدني في الحوار، حتى يتمكن من الاستمرار في تشكيل مستقبل الإنترنت، ونضمن الدفاع عن الحقوق الرقمية وتوسيع نطاقها للأجيال القادمة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن للسيدة أفري دوريا، الباحثة في مؤسسة M17.ORG.

السيدة دوريا (M17.ORG) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الدول الأعضاء على إعداد مشروع وثيقة ختامية (A/70/L.33) لا يقتصر على عدم الإضرار بالإنترنت فحسب، بل يتيح لنا فرصا لتعزيز شبكة الإنترنت العالمية بوصفها من الموارد التي يتقاسمها جميع الناس. منذ صغري، وأنا أكن حبا كبيرا للأمم المتحدة على دورها في جمع الناس ليتحاوروا. فعلى مدى العقود السابقة، ساهمت حركة أصحاب المصلحة المتعددين في إدارة الإنترنت، فضلا عن المجالات الأخرى، في الديمقراطية القائمة على المشاركة في المنظمات الدولية،

الختامية (A/70/L.33) يعيد التأكيد على مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات الداعية إلى تحقيق مجتمع معلومات متمحور حول الإنسان وشامل وموجه نحو التنمية.

ونحن مسرورون بشكل خاص لإزاء التركيز على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ووددنا أن نرى ذكرا صريحا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن نعتقد أنها متضمنة في أطر حقوق الإنسان المذكورة في مشروع النص. ونؤيد بقوة خطة العمل الرامية إلى سد الفجوة الرقمية بين الجنسين التي أطلقتها يوم أمس هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الدولي للاتصالات وشركاؤهما. ولكن يجب أن نتذكر أيضا أن العدل بين الجنسين لا يمكن تحقيقه على شبكة الإنترنت وحدها. فالقيم والممارسات الاجتماعية التي تضر بالمرأة وتمشها موجودة في كل مكان، حتى في البلدان المتقدمة النمو. ولكي تشعر النساء بالأمان والتمكين على شبكة الإنترنت يحتاجن إلى أكثر من مجرد الوصول، فهن بحاجة إلى الاحترام والوصول إلى العدالة والمساواة على الإنترنت أو غير متصلة به. ويحدونا الأمل في أن يعمل مشروع الوثيقة الختامية والعملية التي أنتجته على إعادة تنشيط الجهود وهيئة بيئات من السياسات الداعمة لتعبئة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على جميع المستويات، وعلى تشجيع التعاون وتخصيص الموارد اللازمة لإحداث تغيير إيجابي.

ويسرنا أن مشروع الوثيقة الختامية يربط عملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بأهداف التنمية المستدامة. وحتى يقدم الاستعراض المقبل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات مساهمة مجدية في استعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، ينبغي أن يكون إدماج أهداف التنمية المستدامة جزءا من المتابعة والتنفيذ في العمليتين معا، ويجب أن تتخذ خطوات ملموسة تكفل أن يتم هذا الإدماج على جميع المستويات، لا سيما على الصعيد الوطني.

ونحن نقدر كثيرا أن مشروع الوثيقة يسلم بأن نهجي أصحاب المصلحة المتعددين وتعددية الأطراف لا يتعارضان.

استخدام شبكة الإنترنت كسلاح ضد الأقليات، ضمن أدوارها ومسؤولياتها. وجميل أنه تم تحديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لمدة ١٠ سنوات على الأقل. وأنا ممتنة أيضا بأن الحواجز بين تعزيز التعاون، كهدف، ومنتدى إدارة الإنترنت كفضاء للعمل على تحقيق تلك الأهداف، قد تم تقليله إلى حد ما - ربما قليلا. لقد تم بالفعل استخدام منتدى إدارة الإنترنت لإجراء مناقشات ثنائية، فضلا عن مناقشات متعددة أصحاب المصلحة. إن منتدى إدارة الإنترنت جزء من منظومة الأمم المتحدة، ولذلك يمكن استخدامه للمناقشات المتعددة الأطراف بشأن تعزيز التعاون، حسب الاقتضاء. بينما سيستمر بقاء بعض القرارات في أيدي الدول الأعضاء، وآمل أن تدرك الدول الأعضاء، مع مرور الوقت، أن المشاركة الشاملة والديمقراطية لأصحاب المصلحة في السياقين الوطني والدولي على حد سواء، أمر ضروري لتطوير السياسة العامة وتنفيذها.

وفي الختام، أشكر الأمم المتحدة على العمل الذي قامت به من أجل المساهمة في النمو المستمر لشبكة إنترنت متمحور حول الإنسان. فهناك الآن الكثير من العمل الذي علينا جميعا أن ننجزه كمشاركين على قدم المساواة، على الرغم من اختلاف أدوارنا ومسؤولياتنا.

الرئيسة بالنياية (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ديورا براون، كبيرة منسقي المشاريع في رابطة الاتصالات التقدمية.

السيدة براون (رابطة الاتصالات التقدمية): إنه لشرف لي أن أكون هنا اليوم. أنني أتكلم باسم رابطة الاتصالات التقدمية، وهي شبكة عالمية غير حكومية تضم ٧٠ عضوا في أكثر من ٤٠ بلدا، معظمها من بلدان الجنوب. لقد ظلت رابطة الاتصالات التقدمية تحشد قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية للسنوات الـ ٢٥ الماضية، وقد شاركت في القمة العالمية لمجتمع المعلومات منذ بدايتها. ويسرنا أن مشروع الوثيقة

بحقوق الإنسان. ولا يمكن أن تتحقق جهود بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا من خلال عملية مفتوحة وشاملة وشفافة. فلن يشعر المستخدمون بالأمان إلا عندما تكون لديهم ثقة في التكنولوجيا التي يستخدمون. واليوم، وبينما نحتفل باختتام استعراض السنوات العشر لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، يجب ألا ينظر إليها كههدف نهائي. فعلى جميع أصحاب المصلحة أن يجددوا جهودهم لبناء شبكة إنترنت حرة ومفتوحة، وإلا فإننا سنفقدنا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن للسيدة كاثرين براون، رئيسة جمعية الإنترنت.

السيدة براون (جمعية الإنترنت) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن جمعية الإنترنت، وهي منظمة تضم ٨٠ ٠٠٠ عضو و ١٤٥ منظمة و ١١٢ فرعاً للمتطوعين في ٩٢ بلداً، تركز نفسها لجعل شبكة الإنترنت مفتوحة ومتراصة على الصعيد العالمي، أهنيئ الجمعية العامة على الاختتام الناجح لاستعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات على انعقادها.

لقد نشأت جمعية الإنترنت انطلاقاً من إيمان مؤسس جمعيتنا، فينت سيرف، بأن مجتمعا سينشأ عن فكرة الإنترنت. واليوم، نحن نرى أن الأمر لا ينطوي على نشوء مجتمع معلومات فحسب، بل أيضاً على تغلغل شبكة الإنترنت في نسيج مجتمعتنا كله لتصبح الآن جزءاً في غاية الأهمية من الطريقة التي نتواصل ونبدع ونتعاون بها.

وتشجعنا النتيجة الإيجابية التي حققها استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات، والتي تحققت بفضل سنوات من التعاون والحوار المشترك. إن مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) هو تأكيد للاتفاق الذي توصلنا إليه قبل ١٠ أعوام للسماح بنمو شبكة الإنترنت وازدهارها من خلال عمليات موزعة وتعاونية، تنطلق من

ونعتقد أن هذا هو بالتحديد الكيفية التي يمكن بها للفريق العامل المقترح للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن يقوم بمهمته. ولكن هناك حاجة إلى التعاون وإلى النهج متعددة أصحاب المصلحة للحكم، ليس فقط على الصعيد العالمي ولكن أيضاً على الصعيد الوطني. وتحتاج الحكومات إلى وضع عمليات تعكس مبادئ مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على ذلك المستوى أيضاً.

ونحن نقدر التركيز على النهج المتعددة الأطراف في مشروع الوثيقة، ولكن كنا نود لو أنه نظر إلى القطاع الخاص لا على أنه مجرد شريك، ولكن بوصفه جهة فاعلة عليها مسؤوليات عن حقوق الإنسان. وتشكل بعض نماذج الأعمال التجارية في الإنترنت تهديداً لحقوق الإنسان ولشبكة الإنترنت كأحد الموارد العامة وتزيد من عدم المساواة. وقد شعرنا بخيبة أمل حيال أن مشروع الوثيقة الختامية لم يؤكد على ما ورد بوضوح في (NETMundial) - بأن الإنترنت مورد عالمي وينبغي أن يدار للمصلحة العامة.

ونحث الدول الأعضاء، التي عملت جاهدة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع الوثيقة الختامية، أن تحترم التزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان المنصوص عليها فيها. ويعني ذلك إنهاء المراقبة الجماعية داخل البلدان وفيما بينها وإطلاق سراح الصحفيين والمدونين والناشطين الذين تعرضوا للاضطهاد نتيجة استخدامهم الإنترنت من أجل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وندعو إلى إسقاط التهم عن علاء عبد الفتاح وباسل خرطيل وخديجة إسماعيلوفا وهشام المرات، من بين الكثيرين جداً غيرهم، والإفراج عنهم.

وأخيراً، يجب أن نتوقف عن المقابلة بين حقوق الإنسان والأمن. فهو انقسام زائف. فعند الحديث عن الأمن، يجب أن نسأل - الأمن لمن؟ ويجب أن يتمحور النهج تجاه أمن الفضاء الإلكتروني بالفعل حول الإنسان وأن يكون مدعوماً

وقد سألت ميسرنا المشاركة القديرة والمتبصرة من دولة الإمارات العربية المتحدة المشاركين في الجلسة الافتتاحية أمس عن كيفية تحسين عمليات الأمم المتحدة، وهي متعددة الأطراف تاريخياً، لمعالجة مسائل إدارة الإنترنت بشكل أفضل. إن تلك المسائل بطبيعتها هي مسائل تخص أصحاب مصلحة متعددين وعابرة للحدود الوطنية وموزعة. ونحن نتفق على ضرورة تحقيق مزيد من التقدم لكي نتقبل بشكل كامل العالم الرقمي المتغير الذي لا يعرف حدوداً وليست له حدود ولا صانع قرار منفرد.

وبينما يستخدم مزيد من الأشخاص شبكة الإنترنت ويتم نشر المزيد من المواد عليها، ينتظرنا العديد من التحديات، المعروفة وغير المعروفة. والعمليات المتمركزة حول الحكومات لا تمثل سوى واحدة من الطرق العديدة التي يمكن من خلالها صياغة الحلول وتنفيذها. وسيطلب حل مشاكل القرن الحادي والعشرين تعاون أصحاب المصلحة، باستخدام آليات القرن الحادي والعشرين. ونحن في جمعية الإنترنت على أهبة الاستعداد للتعاون مع الجميع في هذه القاعة، ومع جميع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم، من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة لشبكة إنترنت مفتوحة وعالمية وموثوق بها للجميع في كل مكان. وأشكر مرة أخرى الجمعية على تفانيها من أجل إيجاد عالم أفضل.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة.

السيد ماركو فسكي (هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسعدني أن أدلي ببيان بالنيابة عن هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة في هذه المناقشة الهامة والتاريخية لاستعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات.

القاعدة. وندعم بحماس الالتزام من جديد على نحو ليس فيه بنموذج أصحاب المصلحة المتعددين، الذي اعتمد لأول مرة في تونس، وتحديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت والتركيز الرئيسي على تهئية بيئة رقمية مواتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تدعو جمعية الإنترنت بشكل مستمر إلى زيادة التركيز على التنمية وحقوق الإنسان من أجل بناء مجتمع معلومات محوره البشر. وقد حققت القمة العالمية نتائج من خلال وضع اللبنات الأساسية لمواصلة الدفاع عن هذين الأمرين الضروريين. والأهم من ذلك، سلط الميسران الضوء على قيمة نموذج أصحاب المصلحة المتعددين القائم على التعاون من خلال السعي إلى العمل بانفتاح وشفافية وإشراك الجميع بقدر ما تسمح به عملية الأمم المتحدة. ومن خلال ما قاما به، فقد أقرّا بأن هناك طريقة واحدة فقط لبناء مستقبل الإنترنت، تتمثل في العمل معاً.

وأود أن أشكر أولئك الذين جعلوا إبرام هذا الاتفاق أمراً ممكناً. وأشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة والميسرين الممتازين. ولكن الأهم من ذلك كله، أشكر كل أصحاب المصلحة الذين ساهموا من خلال حماسهم وأفكارهم وجهودهم الدعوية في تحقيق هذه النتيجة الإيجابية.

إننا نعلم أن مشروع الوثيقة الختامية يجسد سلسلة من التوافقات، ولكن يساورنا بعض القلق بشأنها، وهو قلق كبير. ففي رأينا، فإن المشروع مقصر بعدم اعترافه بصورة كاملة بالطابع عبر الوطني لشبكة الإنترنت بوصفها شبكة شبكات لا تعرف الحدود وتتألف من ملايين الشبكات المترابطة فيما بينها في جميع أنحاء العالم. وهو يسعى إلى تطبيق حلول وطنية للمشاكل العالمية، ولا سيما تلك المتعلقة بالسلامة والأمن. ومما يزيد من هذا التقصير الاعتقاد الخاطئ والمؤسف لدى البعض بأن التعاون بين الحكومات يكفي وحده لحل المشاكل التي تتطلب خبرة والتزام كل واحد منا.

ويسرنا أيضا تمديد مشروع الوثيقة الختامية ولاية منتدى إدارة الإنترنت لمدة ١٠ أعوام أخرى. وهذا أمر مهم للغاية لهذا الحوار الفريد الذي ينطلق من القاعدة والذي يجري الآن على الصعيدين الإقليمي والدولي أيضا. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بمجتمع الإنترنت الأوسع، سواء من الموجودين هنا في نيويورك لحضور اجتماع اليوم أو في أي مكان آخر، على مشاركته المستمرة في عملية استعراض القمة العالمية.

ومن دواعي سرور الهيئة أن تكون جزءا من هذا المجتمع التقني القوي والحيوي، الذي يضم جمعية الإنترنت وسجلات الإنترنت الإقليمية وغيرهما، والذي تم الاعتراف بعمله وإدراجه في مشروع الوثيقة الختامية. وأظهر مؤتمر NETmundial (موندリアル الإنترنت)، الذي عقد في نيسان/أبريل من العام الماضي، لنا جميعا أنه يمكننا من خلال العمل معا معالجة المسائل الجوهرية وذات الاهتمام المشترك. وأود أن أشكر البرازيل على ذلك. ويجب أن يكون ذلك هو التحدي الذي نتصدى له في المستقبل، فيما نواصل العمل لما فيه الصالح العام.

وأود أن أختتم كلمتي بتبرير كلمة "تاريخي" عندما أصف اجتماع الجمعية العامة اليوم، لأنه لا ينبغي استخدام هذه الكلمة باستخفاف هنا في الأمم المتحدة. إننا في مرحلة تحول. ولدينا الفرصة لإحداث تغيير حقيقي بشكل جماعي من خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وإبرام اتفاق ناجح ومهم في باريس بشأن تغير المناخ، والآن من خلال مشروع الاتفاق هذا، وذلك بمعالجة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لما فيه الصالح العام. وقد قال فادي شحادة، رئيس هيئتنا والرئيس التنفيذي لها، أمس إنه يجب علينا اغتنام هذه الفرصة للاستفادة من حسن النية والروح الإيجابية التي سادت أثناء المفاوضات والمناقشات على مدى الأسابيع القليلة الماضية للتصدي للتحديات التي نواجهها جميعا. والهيئة، من جانبها، ملتزمة بالعمل مع جميع أصحاب

وأود أن أشكر رئيس الجمعية العامة والميسرين المشاركين، الممثلة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة، السيدة لانا زكي نسيبة، والممثل الدائم للاتفيا، السيد يانيس ماحيكس، وبعثتي بلديهما الدائمتين لدى الأمم المتحدة وموظفيهما ووكالات الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة، والكثير منهم حاضر هنا اليوم، على العمل التحضيري الممتاز الذي سمح لنا ببلوغ هذه المرحلة الهامة. لقد كان جهدا تعاونيا فائقا. وأود بصفة خاصة أن أشكر رئيس الجمعية العامة والميسرين وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وموظفيها على جعل العملية مفتوحة قدر الإمكان في إطار الأمم المتحدة وإتاحة الفرص لجميع أصحاب المصلحة لإرسال ملاحظات والمشاركة في المناقشات.

تشارك هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة وأوساطها في القمة العالمية لمجتمع المعلومات منذ انعقاد القمة الأولى، في عام ٢٠٠٣، وفي الآونة الأخيرة، في عملية التحضير للاستعراض، حيث عملت مع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين في مناسبات نظمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والاتحاد الدولي للاتصالات واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وهي تابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنتدى إدارة الإنترنت. وإننا سعداء بأن شروع الوثيقة الختامية للاستعراض (A/70/L.33) يستفيد من أسس برنامج عمل تونس، مع معالجة عدد من المسائل الجديدة المختلفة والهامة. وكما يقر بذلك مشروع الوثيقة الختامية، فإننا نواجه جميعا العديد من التحديات. ولكن تم إحراز تقدم إيجابي كبير منذ عام ٢٠٠٥. وتأمل أوساط هيئتنا في أن تكون قد أسهمت في سد الفجوة الرقمية، على سبيل المثال، عن طريق زيادة تعدد اللغات على شبكة الإنترنت من خلال أسماء النطاقات الدولية، وهو برنامج ننفذه بالتعاون مع دوائرنا العالمية واليونسكو.

٦٠ عاما، يستخدم ما يربو على ٥٠ في المائة من السكان حاليا الهواتف المحمولة بغرض الوصول إلى الإنترنت بانتظام. أما في باكستان، فقد صنعنا المعجزات المصرفية عبر خدمة Easypaisa. فحين أطلقنا خدمتنا في عام ٢٠٠٩ كان أقل من ١ بين كل ١٠ من الباكستانيين قادرا على الوصول إلى الحسابات المصرفية في حين أن لدى نسبة ٦٠ في المائة منهم اشتراكات متنقلة. واليوم، أصبحنا قادرين على إجراء معاملات سنوية تزيد قيمتها على ٤ بلايين دولار.

وتعتز تيلينور بدعمها القوي لأهداف التنمية المستدامة. ونشهد في أسواقنا كيف يصبح الربط عنصرا لتمكين السكان ويسهم في الحد من أوجه عدم المساواة وضمان شمول الجميع. ويسهم الربط الشبكي أيضا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين خدمات الصحة وتوفير التعليم الجيد وتحسين حماية كوكبنا. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف الطموحة بذل جهد مشترك من قبل الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والصناعة. ويتطلب أيضا استثمارات هائلة ومستمرة. وأود التشديد على ما يلي بغرض المساعدة على تمكيننا من تحقيق هذه الاستثمارات.

يجب على الحكومات توفير المزيد من الثقة للمستثمرين. وينبغي وضع الأطر والسياسات الموجهة نحو المستقبل والمتسمة بالانفتاح والشفافية. ويجب على الحكومات ألا تضع العوائق أمام تقنية الاتصالات المتنقلة. وبوسع الضرائب والرسوم أن تشكل جزءا كبيرا من تكلفة امتلاك واستخدام الأجهزة النقالة. ويجب على الحكومات أن تحترم حرية التعبير والوصول إلى المعلومات والحوار الديمقراطي. وكثيرا ما شهدنا جهودا تهدف إلى قطع الخدمات أو تقييد مضمون المعلومات. وأخيرا، يجب على الحكومات أن تواصل اتباع نهج يراعي المساواة بين جميع المشغلين، بصرف النظر عما إذا كانت الشركة عامة أو خاصة، أجنبية أو وطنية.

المصلحة، بما في ذلك الأمم المتحدة والبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، بطريقة شاملة لجميع أصحاب المصلحة بشكل حقيقي من أجل ضمان استمرار تطور شبكة الإنترنت، باعتبارها مرفقا عالميا فريدا وآمنا ومستقرا ويتسم بالمرونة لما فيه مصلحة الجميع.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس مجموعة تيلينور المعني بالشؤون العامة.

السيد سوندرغارد (مجموعة تيلينور) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أهنئ الأعضاء على مشروع الوثيقة الختامية للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات لاستعراض السنوات العشر (A/70/L.33) التي وضعت أهدافا وأطرا طموحة بشأن كيفية إدارة الإنترنت وضمان وصول الجميع إليها. ويجب أن يكون التصدي للفجوة المتزايدة في الاتصال بتقنية النطاق العريض أولوية ملحة بالنسبة لنا جميعا. وتبين الدراسات أن الفقراء وسكان الريف والأمين، والنساء للأسف، هم على الأرجح أقل الفئات قدرة على الاتصال بشبكة الإنترنت. وهذا يدعو إلى القلق نظرا لأن الفرص المهددة جراء عدم الوصول إلى الشبكة أكبر من أي وقت مضى. وتعني القدرة على الاتصال أن تكون مشمولاً مع الجميع. واليوم، أصبحت الاتصالات المتنقلة في متناول الجميع تقريبا. ويتمثل التحدي التالي في جعل الإنترنت متاحة للجميع.

وعليه، تطمح تيلينور إلى الإسهام ببلوغ هدف ٢٠٠ مليون مستخدم نشط للإنترنت بحلول عام ٢٠١٧. وقد شهدنا في تيلينور الفوائد المباشرة للربط بشبكة الإنترنت والاتصالات المتنقلة. وإذ نتطلع إلى ميانمار - حيث أطلقت تيلينور خدماتها في يانغون - فقد تمكنا من ربط ٥١٤ ٠٠٠ من العملاء الجدد في يوم واحد فقط. والآن، وبعد مرور عام على تنفيذ العمليات، بلغ عدد عملائنا ١٢ مليون عميل. وفي بلد ظل معزولا عن العالم الخارجي على مدى ما يزيد على

يتطلب منا التركيز على فهم استمرار الحواجز وزيادة تركيز إجراءاتنا المتخذة للتغلب عليها في السنوات المقبلة. ويؤكد لنا جميعاً أهمية هذه المسألة، التشديد مشروع نتائج القمة العالمية على سد مختلف الفجوات الرقمية، بما في ذلك الفجوة بين الجنسين في العديد من البلدان والمناطق. وإذ نتصدى لهذه المسائل، فإننا نحث جميع الحاضرين على الإقرار بأن إشراك قطاع الأعمال، بما له من صوت فريد، سيكون هاماً للغاية بالنسبة لربط الإمكانيات الكاملة للتكنولوجيا وإطلاق العنان لها والاستفادة منها من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة في تنمية اقتصادات رقمية مزدهرة وبناء مجتمعات معلومات شاملة تحقق الفوائد للجميع.

إن ربط العالم يمثل خطوة أولى هامة، ولكن علينا أيضاً اتخاذ إجراءات مشتركة لبناء شبكة إنترنت تغطي بالأمن والثقة. ونسلم تماماً بوصفنا أعمالاً تجارية، بضرورة تعزيز الهيكل العالمي لأمن الفضاء الإلكتروني وزيادة تطويره وتحسين تنفيذه بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وهيئات الخبرة الدولية. ونشجع الحكومات على ملاحظة تزايد المبادرات المقدمة من العديد من أصحاب المصلحة المتعددين، المكرسة لبناء القدرات في مجال أمن الفضاء الإلكتروني على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وإمكاناتها الكبيرة الرامية إلى تمكين ثقافة عالمية لأمن الفضاء الإلكتروني.

وأخيراً، نشيد بنتائج هذا الاستعراض لتأكيد مجداً على أهمية التعاون والعمل الجماعي في تصريف مهام الإدارة العالمية للإنترنت. ونشيد بأن الاستعراض يسلم بالأهمية الفائقة لضرورة تشكيل مستقبل الإنترنت عبر عملية مفتوحة وشاملة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة الحقيقيين. لقد أصبح منتدى إدارة الإنترنت وسيلة فريدة لتحديد المسائل والحلول ذات الصلة على مستوى جميع أصحاب المصلحة والاقتصادات، مع التركيز بشكل خاص على مراعاة شواغل العالم النامي

ويسرنا أن نتاح لنا فرصة المشاركة في هذا الحدث ونحن نسعى إلى بلوغ هدف مشترك يرمي إلى تمكين الأكثرية وليس القلة فحسب.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام لغرفة التجارة الدولية.

السيد دانييلوفيتش (غرفة التجارة الدولية) (تكلم بالإنكليزية): إنني جون دانييلوفيتش، الأمين العام لغرفة التجارة الدولية بوصفها منظمة الأعمال التجارية الأكبر والأكثر تمثيلاً على نطاق العالم ولها عضوية يزيد عددها على ٦,٥ مليون عضواً في حوالي ١٣٠ بلداً.

وقد تكلمت في أيلول/سبتمبر في هذا المبنى لأشدد على التزام دوائر لأعمال العالمية الراسخ والقوي بأهداف التنمية المستدامة. ومن الواضح أن القرارات التي تتخذها الحكومات كجزء من استعراض مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات سيكون لها تأثير كبير على نجاح الأهداف العالمية الجديدة هذه. وإنني ممتن لهذه الفرصة لتحديد رؤية أوساط الأعمال فيما يتعلق بنتائج استعراض مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات التي ستساعدنا على تحقيق إمكانيات أهداف التنمية المستدامة ووعدها. ومن الواضح أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكتسي أهمية محورية لكل واحد من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. فإذا أردنا للسكان أن يبحثوا عن العمل ويوفروا لأنفسهم الغذاء والشفاء والتعليم، فإننا بحاجة إلى ضمان تمكينهم من الاستفادة من شبكة الإنترنت، وألا يكتفوا بمجرد استخدام التكنولوجيات والخدمات ذات الأهمية بالنسبة لهم ولمجتمعاتهم وبلداتهم، بل أن يتمكنوا من ابتكارها بأنفسهم.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في السنوات العشر الماضية، يتعين بذل المزيد من الجهد لضمان تمكين الجميع من الوصول إلى الإنترنت كي يتسنى تمكين جميع الأشخاص من تغيير حياتهم واقتصاداتهم. وإن التحدي المتمثل في ربط العالم

أن يوفر الأساس الذي يمكننا من العمل معا على تحقيق مستقبل أكثر رخاء وإشراقا للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. ونحث الجمعية العامة على اغتنام الفرصة بروح تعاون حقيقي والعمل في صميم القمة وأهداف التنمية المستدامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى كبير الموظفين التنفيذيين لشركة Telefónica Internacional USA.

السيد تيمرمانز (مجموعة تليفونيكا الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة اليوم. أنني أتكلم باسم تليفونيكا، وهي شركة اتصالات رقمية تقدم خدمة النطاق العريض في أوروبا وأمريكا اللاتينية. وقد شاركنا في عملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات منذ بدايتها، ونقدر أيما تقدير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لتعزيز عملية مفتوحة وشاملة.

إن كل مجتمعاتنا، بما في ذلك أكثر الفئات حرماناً، تغيرت إلى الأفضل بفضل شبكة الإنترنت والاقتصاد الرقمي الجديد. ومع ذلك، لا يمكن أن نترك أحدا متخلفا عن الركب في هذه الثورة الصناعية الجديدة. أعتقد أن بوسعي القول بأن جميع الشركات الخاصة تتفق معي تماما على وجوب ربط الجميع بشبكة الإنترنت. ولتحقيق هذا الهدف، أضحى التعاون بين القطاعين العام والخاص أمرا أساسيا، شأنه شأن بعض استثمارات القطاع الخاص التي ستجعل من الممكن توسيع وتحسين الربط بالإنترنت. ولإعطاء فكرة عن نطاق هذا المسعى، أود أن أذكر هنا أن تليفونيكا وحدها استثمرت خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية في عملياتها في أمريكا اللاتينية ١٢٠ مليار يورو لتحسين عملية الربط بالإنترنت. هذه الجهود يجب أن تدعمها الحكومات الوطنية التي يجب أن تصمم سياساتها العامة بحيث تجذب الاستثمارات الخاصة، وتشمل

من خلال نهج تعاوني على قدم المساواة وفي بيئة تتسم بالحرية والانفتاح التامين. ولذلك، نؤيد تأييدا تاما المقترح الداعي إلى تجديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لمدة ١٠ سنوات.

ولا تزال الأعمال التجارية تشارك في تنفيذ التحسينات اللازمة لمنتدى إدارة الإنترنت وتمكينه من الاستفادة من قوته الفعالة بهدف تعزيز قدرة المجتمع على مواصلة التصدي للمشاكل المعقدة وتحديات المستقبل. ونؤيد بقوة على وجه الخصوص، الدعوة إلى زيادة مشاركة ممثلي الأعمال التجارية من البلدان النامية، وندعو الفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة المتعددين التابع لصندوق النقد الدولي إلى إعطاء الأولوية للعمل الجماعي في التصدي لهذه المسألة في عام ٢٠١٦، ولبناء وتعزيز الروابط بين مبادرات المنتدى القائمة على الصعيدين الوطني والإقليمي، فضلا تمكين تبادل المعلومات على الصعيد العالمي بشأن الممارسات الناجحة في التصدي لهذه التحديات.

ختاما، نشجع بقوة أن تحافظ أي عمليات استعراض مستقبلية لتنفيذ نتائج القمة على المبادئ الهامة المتعلقة بأن تكون شبكة الإنترنت مفتوحة وشاملة ومتاحة لأصحاب المصلحة المتعددين، ونشيد بالقرار الهادف إلى مواءمة الاستعراض مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ونشدد على أنه ينبغي أن تجرى جميع عمليات استعراض مؤتمر القمة بطريقة مفتوحة وشاملة، فضلا عن مشاركة جميع أصحاب المصلحة فيها. تأييدا لهذا، نطلب إلى الأمين العام والمنظمات الدولية التي لها دور فعال في القمة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى وضع آليات فعالة للمشاركة الكاملة من جانب أصحاب المصلحة غير الحكوميين بغرض إدماج أنشطتهم في الأطر والعمليات الإنمائية.

وإن لشبكة الإنترنت التي تستند إلى قرارات القمة السابقة، أثرا تحويليا بالفعل على مجتمعاتنا. وبوسع الاستعراض

أن تمثل تسريعاً حقيقياً للتنمية لأن لديها ميزة تطوير مفهوم المواطنة العالمية التكاملية وتيسير الحكم الديمقراطي في جميع بلداننا، وعلى وجه التحديد بسبب اتباع نهج تشاركي نحو الحكم في مختلف جوانب العمل العام. أنها تؤدي دوراً رئيسياً في القدرة التنافسية في الأعمال التجارية، وفي فعالية الإدارات الحكومية والخدمات العامة، فضلاً عن قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الأمنية. كما أنها تمثل مجالا متميزاً لإنتاج وتوزيع السلع والمواد، مثل الثقافة، في بلد مثل بلدنا، جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن بزوع فجر الإنترنت ولا سيما شبكة الإنترنت، كوسيلة للاتصال الجماهيري، ونجاح الشبكات الاجتماعية يعني أن لهذه التكنولوجيا بعداً اجتماعياً هاماً وأثراً كبيراً على أداء مجتمعاتنا، وبخاصة بلداننا الفتية.

إن الزيادة في المنتجات التي تأتي من الإنترنت في المناطق التي كانت معزولة سابقاً، وأصبحت الآن متداخلة أدت إلى العديد من الخدمات المبتكرة. وقد سرع هذا التطور في تقدم البشرية من منظور عالمي، غير أنه من منظور آخر، يجلب بعض المتاعب التي لا يمكننا التغاضي عنها بوصفنا صناع القرار. إنها متاعب نواجهها في الحياة اليومية في المجالات التي نجوبها من خلال الشبكات الاجتماعية، والرسائل الفورية، التي غالباً ما تحتوي على أفخاخ، مثل أسماء المستخدمين وكلمات السر العديدة، والاحتيال من خلال شبكة الإنترنت، وهجمات على الحياة الخاصة، ومحتويات تنطوي على العنف، والجرائم الإلكترونية والتضليل. العديد من الزملاء تكلم عن ذلك بالأمس، وفقاً للمعلومات التي قدمت لنا. وذكر قائد أحد البلدان في هذه القاعة بالذات أن علينا أن نتجنب إعطاء شيك على بياض للذين ينتجون تلك الأدوات عندما يرفضون التعاون مع سلطات الدولة التي تسعى إلى توفير المزيد من الأمن لمواطنيها. من المهم جداً لنا بوصفنا صناع قرار أن نتوخى الحرس واليقظة إزاء هذه التجاوزات.

كل شيء ابتداءً من السياسات المتعلقة بموجات الذبذبات إلى المساعدة على البدء بعمل الشبكات.

ثانياً، من الضروري أن تبقى الإنترنت مفتوحة. فالمعايير المفتوحة وحلقة الوصل أوجدت شبكة إنترنت بوسع كل شخص أن يكون متصلاً بها. فمن الضروري الإبقاء على الطبيعة المفتوحة لشبكة الإنترنت، بعد أن حلت الآن الهواتف الذكية والتطبيقات محل أجهزة الكمبيوتر التقليدية والمتصفحات.

أخيراً، يجب على مستخدمي الإنترنت الحفاظ على الثقة التي تمكنهم من جعل حياتهم الرقمية حقيقة. ولا بد من أن تكون الإنترنت آمنة، ويجب توفير الحماية الكافية لخصوصية مستخدميها. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال التعاون بين جميع أصحاب المصلحة. لهذا السبب من المناسب تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لمدة ١٠ سنوات. إذ لا يوجد أي منتدى آخر يمكنه أن يضارع منتدى إدارة الإنترنت في تنوعه، وانفتاحه وشموليته في مناقشاته.

إن شبكة الإنترنت كما نعرفها اليوم موجودة بفضل حماس ومشاركة جميع الأطراف، وبفضل استثمارات العديد من الشركات الخاصة، وبفضل طاقة وتفاني العديد من الأشخاص الموهوبين. يجب ألا ننسى أن هذا هو أفضل أساس لعملنا في المستقبل.

السيد مندي أومالانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
(تكلم بالفرنسية): أرجو المذرة لوصولي متأخراً إلى هذه الجلسة.

في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام والمجتمع الدولي بأسره على إيلاء هذه الأهمية للمسائل المتصلة بالمعلومات وللتقدم في تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات الجديدة والتقليدية. نحن مقتنعون بأن هذه التكنولوجيات يمكن

السيد جانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتصل بمشروع القرار A/70/L.33، المعنون "الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات"، أود أن أسجل في المحضر البيان التالي عن الآثار المالية بالنيابة عن الأمين العام، وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

إن نص الفقرتين ٦٥ و ٧١ من الوثيقة الختامية الواردة في مشروع القرار A/70/L.33 هو كما يلي:

"٦٥- غير أننا نلاحظ الآراء المتباينة التي أعربت عنها الدول الأعضاء بالنسبة إلى تنفيذ التعاونية المعززة على النحو المتوخى في جدول أعمال تونس. وندعو إلى استمرار الحوار والعمل على تنفيذ التعاونية المعززة. وبناء على ذلك، فإننا نطلب إلى رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إنشاء فريق عامل لوضع توصيات بشأن كيفية المضي قدماً في تنفيذ التعاونية المعززة على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس، مع مراعاة العمل الذي اضطلع به بشأن هذه المسألة حتى الآن. وسيقرر الفريق، الذي سيتم تشكيله في موعد لا يتجاوز تموز/يوليه ٢٠١٦، في البداية أساليب عمله، بما في ذلك طرائق العمل، وسوف يكفل المشاركة الكاملة لجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة مع أخذ جميع آرائها وخبراتها المتنوعة في الحسبان. وسيقدم الفريق تقريراً إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الحادية والعشرين بغية إدراجه في التقرير السنوي المقدم من اللجنة إلى المجلس. وسوف يكون التقرير أحد المدخلات في التقارير المنتظمة المقدمة من الأمين العام عن تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

يبين هذا الحاجة إلى اتباع نهج جماعية وموضوعية، تركز على التضامن، لمنع تلك الأعمال المعادية للمجتمع والتي نراها في مجال الإنترنت. لا نزال نتذكر الأعمال الإرهابية التي زعزت استقرار بعض البلدان، لا سيما في أوروبا، وأفريقيا، وحتى هنا في الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، يغتنم بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، هذه الفرصة لحض بلداننا والحكومات، وممثلي المجتمع المدني على التكتاف، لأن هذا عمل يجب أن يكون منسقا. من الممكن أن ننجح إذا عملنا معاً، ولكن إذا عملنا منفردين فإن النجاح محض وهم.

في الختام، فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) لن تستطيع تحقيق أهدافها في الإطار المحدد لمجتمع المعلومات العالمي، إلا إذا أخذت في الحسبان كل التحديات المرتبطة بها. وفي هذا الصدد، تود حكومتي حض الجميع على استخدام الأدوات، أي تنفيذ التقدم المحرز الذي مكنت من تحقيقه الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، من ناحية، والتيقن من أن سلطات الدولة والمجتمع المدني ستتصدى لأي إساءة استخدام لها، بصرف النظر عن المستوى الذي تحدث عنه، من ناحية أخرى. وبذلك وحده ستمكن البشرية من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن في سعيها من أجل تنمية شاملة ومتشاطرة، وهي تنمية أصبحت ممكنة بالنسبة لنا عن طريق الإنترنت.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، في إطار البند ١٧ من جدول الأعمال.

ونشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/70/L.33.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

وسوف ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مشروع القرار في دورته التي ستعقد في تموز/يوليه ٢٠١٦. وفي وقت لاحق، سيقدر الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون، الذي سوف يشكل في موعد أقصاه تموز/يوليه ٢٠١٦، أساليب عمله بما في ذلك الطرائق وما إلى ذلك، وسوف يقدم الفريق العامل تقريراً إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الحادية والعشرين في عام ٢٠١٨.

وبناء على ذلك، لا توجد في الوقت الحاضر أي آثار مالية فيما يتعلق بالفقرة ٦٥. ومع ذلك، إذا وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على طلب رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من أجل إنشاء الفريق العامل في دورته التي ستعقد في تموز/يوليه ٢٠١٦، فإن الأمانة في ذلك الوقت، وتمشياً مع الإجراء المتبع والمادة ٥٣ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ستبلغ المجلس بأي آثار مالية.

وعملاً بالفقرة ٧١، فإن جميع المسائل ذات الصلة بالاجتماع العام الرفيع المستوى، بما في ذلك موعد انعقاده ونمطه وطريقة تنظيمه ونطاقه، بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بحلول عام ٢٠٢٥، لم تتقرر بعد. وبناء عليه، ونظراً لعدم طرح طرائق لعقد هذا الاجتماع، فلن يتسنى في الوقت الحاضر تقدير الكلفة التي ستترتب على الاحتياجات الناشئة لعقد الجلسات وإعداد الوثائق. وبناء على ما يتقرر بشأن طرائق الاجتماعات وشكلها وتنظيمها، سيقدم الأمين العام التكاليف ذات الصلة بتلك الاحتياجات، وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وفضلاً عن ذلك، سيكون من الضروري تحديد تاريخ الاجتماع بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وبناء عليه، لن يرتب اعتماد مشروع القرار A/70/L.33 أي آثار مالية في إطار الميزانية البرنامجية.

”٧١- ونذكر أنه قد تم، في إطار إعداد هذا الاستعراض، تحديد عدد من التحديات والفرص، مما يتطلب مشاورات طويلة الأجل لتحديد الاستجابات المناسبة، وأن وتيرة تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تستلزم مستوى أعلى من النظر في التقدم المحرز واتخاذ إجراءات مستقبلية. وبناء عليه، فإننا نطلب إلى الجمعية العامة أن تعقد اجتماعاً رفيع المستوى بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام ٢٠٢٥. بما يشمل تقديم المدخلات والمشاركة من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك في العملية التحضيرية، من أجل تقييم التقدم المحرز على صعيد نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتحديد مجالات التركيز المستمر والتحديات. ونوصي بأن تكون الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى أحد المدخلات في عملية استعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.“

وتمشياً مع الطلب الوارد في الفقرة ٦٥ من مشروع الوثيقة الختامية، يُطلب إلى رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إنشاء فريق عامل لوضع توصيات بشأن كيفية المضي قدماً في تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس، مع مراعاة العمل الذي اضطلع به بشأن هذه المسألة حتى الآن الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في دورتها التاسعة عشرة في أيار/مايو ٢٠١٦، ستقوم بإعداد مشروع قرار بشأن متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات والذي سيتضمن الطلب إلى الرئيس إنشاء الفريق العامل المذكور آنفاً.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): لا توجد طلبات للتكلم تعليلاً للتصويت. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.33، المعنون "الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.33 (القرار ١٢٥/٧٠).

الرئيسة بالنيابة (تكلمة بالإسبانية): أود أن أعرب عن خالص الشكر للسفير يانيس مازيكس، الممثل الدائم للاتفيا، والسفيرة لانا زكي نسبية، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، اللذين أدارا باقتدار وصبر المناقشات والمفاوضات المعقدة خلال المشاورات غير الرسمية بشأن القرار ١٢٥/٧٠ الذي اعتمدناه للتو. وأنا متأكدة من أن أعضاء الجمعية يشاطرونني الإعراب لهما عن خالص تقديرنا.

ونختتم الآن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٧ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.